

تقديم التقرير الخاص بتنفيذ رؤية 2023

الدكتور أحمد بن سالم المنظري

المدير الإقليمي

لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط

أمام

الدورة السبعين للجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط

القاهرة، مصر، 9-12 تشرين الأول/أكتوبر 2023

أصحاب المعالي والسعادة وزراء الصحة ورؤساء الوفود،

المدير العام،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

لقد كشفتُ النقاب، في تشرين الأول/أكتوبر 2018، عن الرؤية الجديدة لمنظمة الصحة العالمية في إقليم شرق المتوسط، وهي الصحة للجميع وبالجميع.

وإنه لمن دواعي سروري واعتزازي اليوم، ونحن نشهد احتفالنا هذا العام بالذكرى السنوية لمنظمتنا، أن أعرض على حضراتكم تقريراً عن تنفيذ تلك الرؤية.

وفي هذا السياق أيضاً، يطيب لي أن أشير إلى تقريرنا الجديد عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة في الإقليم.

لقد كانت تلك السنوات الخمس مُتخمة بالأحداث إلى حد الامتلاء.

وللمنظمة، ودولنا الأعضاء، وشركائنا الكثير والكثير ليفخروا به.

واليوم، أود أن أركز على بعض نجاحاتنا وما استفدناه خلال الفترة الماضية.

لكن في البداية، اسمحوا لي أن أقولها بوضوح تام: ما زلنا نسير بعيداً عن المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة بحلول عام 2030.

حيث يعاني ملايين الناس في إقليمنا من أمراض تتسبب في وفاتهم، ويمكن الوقاية منها.

كما أننا نواجه حالات طوارئ على نطاق غير مسبوق وتحديات تتفاقم طوال الوقت، كما رأينا جميعاً في الأيام الأخيرة.

ورغم أننا لم نصل إلى حيث كنا نريد الوصول،

لكننا قادرون على ذلك.

فقد أثبتت استجابة الإقليم المذهلة لجائحة كوفيد-19 إمكانية إحراز تقدم هائل في وقت قياسي، إذا ما سُخِّرت له جميع الموارد المتاحة بشكل فعال، ومُنِح ما يستحق من قيادة وشراكة قويتين.

وقد تعلمنا ما يكفي على مدى السنوات الخمس الماضية لنعرف ما يعود بالنفع على إقليمنا.

وقد التزم كل بلد في هذا الإقليم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسوف يستفيد كل شخص في الإقليم من تلك الالتزامات حال استيفائها.

إذًا، كيف يمكننا المُضي قُدُماً؟

إليك نظرة على أهم الدروس المستخلصة من رؤية 2023.

\*

الدرس الأول هو أن النُظُم الصحية المُنصِفة والقادرة على الصمود تُنقِذ الأرواح.

فالاستثمار في النُظُم الصحية يكتسي أهمية كبرى، ليس لتحقيق التغطية الصحية الشاملة فحسب؛ ولكن لضمان تحقيق الأمن الصحي على الصعيدين العالمي والوطني أيضاً.

وقد اعتمدتم، أصحاب المعالي والسعادة، في العام الماضي خطة إقليمية جديدة لبناء نُظُم صحية قادرة على الصمود.

واليوم نحتاج إلى ترجمة ذلك إلى واقع ملموس على جدول أعمال الإقليم.

ونعرف ما يتعين علينا فعله.

ونعلم أيضاً أن النُظُم الصحية يجب أن تقوم على نهج متكامل يُركِّز على الناس، ويستند إلى الرعاية الصحية الأولية.

وهناك بالفعل جهود طيبة بُذلت في سبيل ذلك.

واستفدنا من الزخم الذي أثمرته الاستجابة لكوفيد-19 من أجل الدفع بعجلة التقدم إلى أمد طويل.

وتعمل البلدان على تحسين جودة الرعاية من خلال اتخاذ مبادرات من قبيل إطار المستشفيات المراعية لسلامة المرضى.

وازدادت الآن صلابة جهود الوقاية من العدوى ومكافحتها في جميع أنحاء الإقليم، وأحرزنا تقدماً كبيراً في التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات.

وما فتئنا نعمل على تحسين إتاحة الأدوية واللقاحات، وأدّت الجهود الرامية إلى زيادة إتاحة لقاح كوفيد-19 إلى إحراز تقدّم هائل في تعزيز القدرات التنظيمية والإنتاج الإقليمي.

ولكن علينا أن نتمسك بالمكاسب التي حققناها من الاستجابة لكوفيد-19، ونبني عليها.

وكما أظهرت الجائحة، فإن ثمة ثغرات ومواطن ضعف خطيرة تعترى نُظُمنا الصحية.

إذ يستضيف إقليمنا عشرات الملايين من اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً. لذا ينبغي أن نسرّع وتيرة تنفيذ استراتيجيتنا الإقليمية للوصول إلى الفئات الأشد عرضة للخطر، وحماية صحتها وتعزيزها.

وعلىنا أن نبذل المزيد من الجهد لدعم القوى العاملة الصحية.

فقد رأينا جميعاً مدى اعتمادنا عليهم، وشاهدنا بأعيننا الضغوط التي يواجهونها، والتضحيات التي بذلوها.

وبالرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، لا يزال عدد المهنيين الصحيين المزوّدين بالمهارات والتخصصات المناسبة غير كافٍ - وكثيراً ما نجد هؤلاء يبحثون عن فرص أفضل خارج حدود الإقليم.

وتعمل منظمة الصحة العالمية على سد النقص في القوى العاملة الصحية، ونحن ندعو في هذه اللجنة الإقليمية إلى تسريع وتيرة تلك الجهود لما لها من أولوية حاسمة.

فلا نهوض بالصحة في غياب القوى العاملة الصحية.

\*

أما الدرس الثاني، فيتلخص في إمكانية تحقيق مكاسب صحية هائلة في جميع أنحاء الإقليم.

فلدينا، معاً، القدرة على تحسين حياة ملايين من الناس.

واسمحوا لي أن أبدأ بشلل الأطفال.

فلم يسبق لنا أن اقتربنا بهذا القدر من استئصال شأفة هذا المرض البغيض.

حيث يتوطن فيروس شلل الأطفال البري في الوقت الحالي في مناطق محدودة في كل من أفغانستان وباكستان، ولم يتبقّ من المرض سوى مجموعة جينية واحدة في كل بلد.

وهذا إنجاز لافت للنظر. فقبل بضع سنوات فقط كنا نواجه فاشيات انفجارية لشلل الأطفال البري، وشلل الأطفال المشتق من اللقاح.

وأود في هذا الصدد أن أشكر كل من ساهم في هذا النجاح: بدءاً من الحكومات، والشركاء التنفيذيين، وجهات التمويل، والأسر، وصولاً إلى المجتمعات المحلية.

وأوجه التحية أيضًا إلى العاملين الصحيين البواسل، الذين ما برحوا يسعون جاهدين للوصول إلى كل طفل في الإقليم وحمايته.

كذلك لا ننسى أبدًا أولئك الأبطال العاملين في مجال شلل الأطفال، الذين فقدوا أرواحهم في سبيل إنقاذ الآخرين.

ويكتسي التضامن الإقليمي في هذا الشأن أهمية حاسمة.

فقد قدمت اللجنة الفرعية المعنية بشلل الأطفال التي أنشأتها، أصحاب المعالي والسعادة، في عام 2020، مثالاً على القيادة القوية والرفيعة المستوى.

وقدّم العديد من بلدان الإقليم دعمًا سخياً.

وتستخدم مصر وجيبوتي والصومال الآن اللقاح الفموي الجديد المضاد لفيروس شلل الأطفال من النمط 2، ومن المقرر أن يحذو حذوها مزيد من البلدان.

وتدعم الفرق المعنية بشلل الأطفال بالفعل أنشطة التمنيع الأخرى، والاستجابة لحالات الطوارئ.

ونعكف حالياً في البلدان التي توقفت فيها سرية شلل الأطفال على ضمان الانتقال السلس لأصول برنامج شلل الأطفال.

لذا أتوجه إليكم جميعاً بالشكر، لكنني أكرر رجائي لكم بأن تواصلوا مساعدكم.

فنحن سائرون على الدرب نحو تحقيق النصر.

\*

وعلينا أيضاً أن نكثف العمل بشأن الأمراض السارية الأخرى.

وقد شهدنا تحقيق بعض النجاحات الباهرة خلال السنوات الخمس الماضية.

فقد أعدنا التغطية الأساسية بالتمنيع إلى مستواها المرتفع قبل كوفيد-19.

وتحقّق القضاء على داء الفيلايريات اللمفي في اليمن، وهو ما يثبت أن النصر آتٍ حتى في أحلك الظروف.

ونجحت عُمان في القضاء على انتقال فيروس العوز المناعي البشري والزهري من الأم إلى الطفل.

وتمكنت 4 بلدان من القضاء على الحصبة والحصبة الألمانية.

وفي إنجاز تاريخي، أصبحت مصر، منذ أسبوع فقط، أول بلد في العالم يحصل على الإشهاد لتحقيقه مسار القضاء على التهاب الكبد C.

لتتحرر أرواح الملايين في المستقبل من براثن المرض، والإعاقة، والوفاة المبكرة.

لكن لا يزال أمامنا الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه.

ففي الوقت الحالي، هناك ما يقرب من 30 مليون طفل في الإقليم لم يحصلوا على جرعاتهم من لقاح الحصبة.

وتُشكّل الملاريا وغيرها من الأمراض المنقولة عن طريق النواقل تهديداً متزايداً، ونحن بحاجة إلى تحقيق الاستفادة الكاملة من الأدوات الجديدة لمكافحةها.

ونحن كذلك ما زلنا متخلفين عن الركب فيما يتعلق بتشخيص فيروس العوز المناعي البشري في إقليمنا، الأمر الذي يعوقنا عن إعطاء المرضى العلاج الذي يحتاجون إليه.

وفي حين نمتلك أفضل معدل لنجاح علاج السل من بين أقاليم المنظمة، علينا أن نضمن اكتشاف كل حالة ومعالجتها - على نحو ما تعهّدت به الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل بضعة أسابيع.

وفي مدة رؤية 2023، وضعنا اللّبنات الأساسية لتوطيد ركائز النجاح.

وعلى مدى العامين الماضيين، دأبنا على نشر الاستراتيجية الإقليمية الجديدة لدعم الترضّد المتكامل للأمراض.

وقد اعتمدتم في العام الماضي، أصحاب المعالي والسعادة، إطاراً استراتيجياً لتعظيم الاستفادة من الدعم المُقدّم من التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع، والصندوق العالمي.

كما اعتمدتم إطاراً تنفيذياً إقليمياً جديداً بشأن اتباع نهج الصحة الواحدة، من أجل التصدي للتهديدات المحدقة بالصحة على صعيد التفاعل بين الإنسان، والحيوان، والبيئة.

وينبغي أن تتضافر جهودنا الآن لتسريع وتيرة التنفيذ.

لقد عشنا سنوات قليلة صعبة، لكن يجب ألا ندع الطمأنينة تتسلل إلى قلوبنا الآن.

\*

السيدات والسادة،

تحصد الأمراض غير السارية، مثل السرطان والسكري وأمراض القلب، أرواح أكثر من 2.8 مليون شخص كل عام في إقليمنا.

وتستأثر الوفيات المبكرة بنسبة تزيد على أكثر من نصف تلك الوفيات.

ونحن نعرف تماماً كيف يمكننا الوقاية منها.

لكن تمسُّ الحاجة إلى وجود قيادة قوية لتنفيذ تدخلات مثبتة الفعالية.

وما فتئت المنظمة تعمل بشكل منهجي مع البلدان على مدى السنوات الخمس الماضية لتحسين الوقاية من الأمراض غير السارية، والكشف عنها، ورصدها، وتديبرها علاجياً.

ونعمل أيضاً على تعزيز الصحة النفسية، وتحسين الدعم النفسي الاجتماعي في مجموعة واسعة ومتنوعة من السياقات، بدءاً من مرافق الرعاية الصحية الأولية والمدارس، وصولاً إلى حالات الطوارئ.

وقد شهدنا بعض أوجه التقدم الملموسة.

إذ يُنقذ كل بلد من بلدان الإقليم حالياً سياسة أو استراتيجية وطنية بشأن التغذية، في حين فرض كثير من البلدان ضرائب على السكر، واتخذ تدابير أخرى للحد من السمنة وتعزيز النشاط البدني.

ويتزايد عدد البلدان التي تواجه التهديد الماكر الصادر عن دوائر صناعة التبغ. ويسعدني أن أرى الأردن قد أعلن للتو عن اتخاذ تدابير صارمة للحد من تعاطي التبغ.

ولكن يتعين علينا بذل المزيد من الجهد دون كلل أو ملل.

ولهذا الغرض، فإننا نلتزم في هذه الدورة الحصول على موافقتكم الكريمة على تمديد فترة الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة التبغ حتى عام 2030.

ونقترح أيضاً إطاراً إقليمياً جديداً لدعم البلدان والشركاء في التصدي للأمراض غير السارية بفعالية خلال حالات الطوارئ.

\*

ويقودني ذلك إلى الدرس الثالث: وهو حتمية السعي إلى زيادة الاستثمار في التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

وكما ترون أصحاب المعالي والسادة، فإن التحديات التي نواجهها تزداد جسامةً في كل حين.

فالتصعيد الأخير في فلسطين والجمهورية العربية السورية، وتفشي الكوليرا وحى الضنك في السودان، والزلازل في المغرب وأفغانستان، والفيضانات في ليبيا – كل هذه الأزمات وغيرها تتسبب في خسائر وأضرار فادحة.

فقد ارتفع عدد المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية ارتفاعاً كبيراً جداً، من 63 مليوناً في عام 2018، إلى 140 مليوناً في أيلول/سبتمبر من هذا العام، بل سيكون عددهم قد زاد على ذلك الآن.

ولكن رغم التحديات، فإن هناك أسباباً تدعونا للتمسك بالأمل.

فقد شهدت استجابتنا لكوفيد-19 توسعاً مذهلاً في القدرات في جميع أنحاء الإقليم.

وزادت عدد المختبرات القادرة على إجراء تفاعل البوليميراز المتسلسل بنحو مائة ضعف.

وجرى تفعيل مراكز عمليات الطوارئ في كل بلد تقريباً.

وقُدِّمَ التدريب إلى أكثر من 50000 عامل في مجال الرعاية الصحية على الرعاية الحرجة. ووفرننا اللقاءات المُنقَّدة للحياة. ونعكف الآن على الاستفادة من تلك التجربة في إعداد برنامج تمنيع يمتد طوال العمر يشمل الإنفلونزا.

واكتسبنا مزيدًا من الفعالية في إدارة حالات الطوارئ بوجه عام.

وقد حظي عملنا بتقدير واسع النطاق في الاستعراضات المستقلة لاستجابة الإقليم لكوفيد-19، وبرنامج «سوريا برمتها»، ومشروع الصحة والتغذية في حالات الطوارئ في اليمن.

ويُعد مركز الإمدادات اللوجستية التابع للمنظمة في دبي موردًا عالميًا هائلًا يُعتد به.

كما كان العراق سببًا إلى إجراء الاستعراض الشامل للصحة والتأهب.

ويُعدُّ مسار رعاية الرضوح الذي أسسناه في فلسطين مبادرة إقليمية رائدة في الوقت الحالي.

ونحن نعيد البناء على نحو أفضل بمشاريع، مثل مستودع الأدوية المركزي الجديد في لبنان.

وفي هذه اللجنة الإقليمية، فإننا نعمل على الاستفادة من خبراتنا الإقليمية من خلال وضع إطار جديد لتعزيز استعداد الصحة العامة للتجمعات الحاشدة.

ولكن ما زال من الواجب علينا بذل المزيد من الجهد.

فالقدرات الأساسية المطلوبة بموجب اللوائح الصحية الدولية تحسنت بالكاد منذ عام 2018.

ونكابد المشقة من أجل صَوْن القدرات الجديدة التي تَمَكَّننا من بنائها خلال الاستجابة لكوفيد.

أصحاب المعالي والسعادة، هناك حاجة ماسة لأن تستثمروا الآن من أجل حمايتنا جميعًا من الجائحة المقبلة.

وأحثكم على إثراء المناقشات الجارية بأرائكم لوضع معاهدة بشأن الجوائح، ووضع اللمسات الأخيرة على تعديلات اللوائح الصحية الدولية.

فالمستقبل يعتمد عليكم.

\*

السيدات والسادة،

لقد أدركنا لسنوات طوال أنه يتعين معالجة الأسباب الكامنة وراء الإجهادات الصحية، حتى يتسنى لنا التمتع بالصحة والعافية على أوسع نطاق ممكن.

وخلال فترة رؤية 2023، تعلمنا الكثير عن كيفية تنفيذ ذلك على أرض الواقع.

وقد قدّم تقرير اللجنة الإقليمية المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة صورة صادمة عن التفاوتات الواسعة في فرص الحياة بين بلدان الإقليم، وداخل البلدان نفسها.

واسمحوا لي أن أعرض عليكم إحصائية واحدة فحسب، إذ تتراوح نسب وفيات الأمهات من 3 وفيات لكل 100000 ولادة حية إلى أكثر من 600 وفاة.

ويحدوني الأمل أن تدعموا جميعاً سعي الصومال إلى تقديم مشروع قرار بشأن الحد من وفيات الأمهات والأطفال إلى جمعية الصحة العالمية.

والجانب المشرق في هذا المشهد الشديد التباين هو إمكانية جني مكاسب صحية هائلة. ويمكن أن يؤدي الدفع بالبلدان الأكثر تضرراً إلى المعدل المتوسط إلى إنقاذ أرواح الملايين.

وما فتئت المنظمة تعمل مع كل بلد من بلدان الإقليم على مدى السنوات الخمس الماضية لتعزيز الصحة في جميع السياسات، والتدخلات الموجهة والمسندة بالبيّنات في جميع مراحل العمر.

وقد توسعت الشبكة الإقليمية للمدن الصحية من 64 مدينة في 11 بلداً في عام 2019 إلى 110 مدن في 15 بلداً في آب/أغسطس من هذا العام.

وأنشأت جمهورية إيران الإسلامية أول شبكة وطنية للمدن الصحية في الإقليم؛ وحوّلت قطر كذلك جميع بلدياتها إلى مدن صحية؛ واختيرت تونس لواحدة من المبادرات العالمية.

ونحن نمضي قدماً في الجهود الرامية إلى معالجة محددات الصحة من قبيل الصراعات، والنوع الاجتماعي، وتغير المناخ.

ونعكف حالياً على وضع خريطة طريق إقليمية لتوجيه العمل في مجال تعزيز الصحة للسنوات القادمة، بناءً على طلب تقدمت به اللجنة الإقليمية في العام الماضي.

وللدفع قدماً ببرنامج عمل العافية، نلتمس دعم اللجنة الإقليمية لإطار إقليمي جديد بشأن تعزيز نُظُم السلامة على الطرق.

إذ يلقي نحو 15 شخصاً حتفهم كل ساعة على الطرق في إقليمنا.

وقد طرأت بعض التحسينات الكبيرة في السنوات الأخيرة -على سبيل المثال انخفض عدد الوفيات في المملكة العربية السعودية بما يقرب من 35%- لكننا نحتاج إلى بذل المزيد من الجهد.

ونقترح كذلك إطاراً إقليمياً للتصدي لتغير المناخ.

أصحاب المعالي والسعادة،

هذا هو التحدي الصحي الأعظم الذي يواجهه البشر في القرن الحادي والعشرين.

وقد شهدنا بالفعل تأثيره في إقليمنا.

فقد اجتاحت الإقليم فيضانات أهلكت الحرث والنسل.

وعانى من ندرة المياه، والجفاف، والعواصف الترابية.

وتزايدت فيه الأمراض المنقولة عن طريق المياه والنواقل، مثل الكوليرا والملاريا وحمى الضنك.

لذا يجب أن نعمل على منع وقوع المزيد من الضرر.

وقد التزم 14 بلدًا في الإقليم بتنفيذ البرنامج الصحي لمنظمة الصحة العالمية في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين.

وقد وقّر مؤتمر الأطراف السابع والعشرون الذي عُقد في مصر، ومؤتمر الأطراف الثامن والعشرون المقرر عقده في الإمارات العربية المتحدة فرصًا للدعم التقني والمالي.

وأدعوكم جميعًا إلى تقديم الدعم إلى الإطار المقترح للاستفادة من ذلك الزخم.

\*

السيدات والسادة،

الدرس الأخير الذي استخلصته هو أن تحقيق التحول الذي نحتاج إليه لن يتسنى إلا بالتكاتف والعمل معًا.

وهذه هي روح رؤيتنا "الصحة للجميع وبالجميع". وهي الرسالة التي تبناها الدكتور تيدروس ويدفع في سبيل تحقيقها منذ أن أصبح مديرًا عامًا للمنظمة.

إذ ينبغي أن نستفيد من جميع الموارد المتاحة، لا سيّما المعرفة، والتكنولوجيا، والشراكات، وقبل كل ذلك، البشر، لتحقيق أقصى أثر إيجابي في كل بلد.

وقد خَطُونَا بالفعل خطوات واسعة معًا.

فما فتئت البلدان تستثمر في نُظُم المعلومات الصحية لديها. وتبني قدراتها البحثية. وتستخدم البيّنات للاسترشاد بها في رسم السياسات الوطنية وتقييم آثارها.

وتضم الشبكة الإقليمية للمؤسسات المعنية بتحويل البيّنات والبيانات إلى سياسات الآن مؤسساتٍ من كل بلد في الإقليم.

وارتفع عدد المراكز المتعاونة مع المنظمة في الإقليم لأكثر من الثلث، وهو ما أدى إلى توسيع مجالات التعاون.

وزاد تأثير مجلتنا الصحية الرئيسية بمقدار ثلاثة أضعاف خلال مدة الرؤية.

ومن المنتظر أن تنطلق بنا الاستراتيجية الإقليمية بشأن الصحة الرقمية نحو آفاق عصر جديد من المكاسب الصحية.

ونحن نعمل أيضاً على تحويل المنظمة استعداداً لهذا العصر الجديد.

لقد استثمرنا في شعوبنا. فعملنا على بناء القدرات. واجتهدنا في الارتقاء بقدرات الزملاء وغيرهم من أصحاب المواهب الجديدة. وحرصنا على أن يكون مكان العمل مواتياً، ولأثماً، وأمناً.

وأجرينا استعراضات وظيفية شاملة لتعزيز العمليات على كل مستوى.

وافتحنا مكاتب قُطرية جديدة في البحرين، والكويت، وقطر، وأود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لأصحاب المعالي الوزراء والحكومات على ثقتهم في المنظمة.

وبفضل الاستثمار السخي من جانب الحكومة المصرية، نتعاون حالياً مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى المقيمة لإتمام عملية الانتقال السلس للمكتب الإقليمي إلى مقر الأمم المتحدة المشترك الجديد. فالعمليات الإنشائية تجري على قدم وساق بعد أن اكتمل وضع الأساسات.

وقد تشاورنا مع الدول الأعضاء لضمان أن تتماشى عملية تخصيص الموارد مع أولوياتكم.

واستثمرنا أيضاً في التقييم والرصد على الصعيد الإقليمي لتعزيز الكفاءة، والشفافية، وإدارة المخاطر، والتعلم التنظيمي.

ونعكف الآن على تنفيذ خريطة طريق التحوُّل الإقليمية لتعزيز ثقافة الابتكار، والشمول، والمساءلة.

واستثمرنا في قدراتنا على الاتصالات، ووسعنا نطاق تواصلنا، الأمر الذي ساعد على ترسيخ مكانة المنظمة بوصفها صوتاً يُعتدُّ به في مجال الصحة العامة في الإقليم.

وبدأنا في الاستفادة من الطاقة الكاملة للشراكات الاستراتيجية لتتبعاً الصحة مكانها في صميم خطة التنمية، ونحقق حصائل صحية أفضل للجميع، وبالجميع.

وتعكف المنظمة الآن، من خلال التحالف الصحي الإقليمي، على تنسيق العمل جنباً إلى جنب مع 16 وكالة دولية أخرى، لتسريع وتيرة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

وقبل هذا وذلك، عملنا من أجل ضمان إعلاء صوت الدول الأعضاء بوضوح، وتعزيز القيادة والدبلوماسية الصحية.

وما فتئنا نعمل على زيادة تعزيز الحوكمة من خلال تنفيذ التوصيات التي وضعتها فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء، وإنجاز الخطة التنفيذية التي صاغتها الأمانة.

وبناء على طلب الدول الأعضاء، نعكف حالياً على وضع استراتيجيات التعاون القُطري بوصفها شرطاً أساسياً للتعاون على مستوى البلدان. وأحث جميع الدول الأعضاء والمكاتب القُطرية على وضع استراتيجية صالحة للتعاون القُطري في أقرب وقت ممكن.

أصحاب المعالي والسعادة،

لقد كان شرفاً عظيماً أن أتولى قيادة منظمة الصحة العالمية في إقليم شرق المتوسط على مدار السنوات الخمس الماضية.

حيث كانت أولويتي المطلقة هي ضمان خدمة المنظمة للناس في كل بلد من بلدان الإقليم.

وحرصت على استمرار الاتصال الوثيق بكم، بما في ذلك من خلال المكالمات والزيارات المتكررة.

وإنني أتوجه إليكم جميعاً بجزيل الشكر على صداقتكم ومشاركتم.

واسمحوا لي أيضاً أن أقدم الشكر لشركائنا، وقبل كل ذلك، إلى القوى العاملة الرائعة في المنظمة على حكمها الاستثنائية، وتفانيها، وروحها العالية.

ومع اقتراب مدة ولايتي من نهايتها، يسرني أننا نحشد المزيد من الموارد من داخل الإقليم.

وستواصل المنظمة سعيها الدؤوب لكسب ثقتكم.

ولكن لا يفوتني أن أقول: إننا ما زلنا بحاجة إلى مزيد من الدعم.

وأدعوكم جميعاً إلى تكثيف الجهود.

فبإمكاننا بناء مستقبل أفضل لكل شخص في الإقليم.

ويمكننا أن نحول حياة ملايين البشر إلى غدٍ أفضل.

وأعاهدكم بأن أفعل كل ما في وسعي لمساعدة خليفتي على ترجمة تلك الرؤية إلى واقع ملموس.

فمعاً، نستطيع أن نحقق الصحة للجميع وبالجميع.